دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في ليبيا

«من وجهة نظر العاملين بالمصارف الإسلامية في ليبيا»

■ د. إسماعيل الطاهر الأحمر* ■ أ. عبد السلام أحمد دنقر** ■ إياد علي مفتاح بالحاج***

● تاريخ استلام البحث 2022/07/03م ● تاريخ قبول البحث 2022/10/09م

■المستخلص:

هوية المصارف الإسلامية لا تتم إلا بتميزها عن المصارف التجارية في تطبيق الشريعة الإسلامية في جُل تعاملاتها المصرفية. وللتأكد من انسجام العمل المصرفي مع الأحكام الشرعية، كان لزاماً وجود مراقب شرعي يتابع أنشطة المصارف الإسلامية. ويلعب المراجع الخارجي دوراً هاماً في تعزيز عمل المراقب الشرعي من خلال متابعة التقارير التي يقدمها وفقاً لمهمته الأساسية. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في ليبيا. مصرف اليقين، ومصرف النوران والمصرف الليبي الإسلامي، نموذجا، وبتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال أداة الدراسة تم التوصل إلى جُملة من النتائج أهمها: أن المراجع الخارجي لدى المصارف يقوم بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ويتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية، ويتولى عملية تقييم كفاءة ومهنية المدقق الشرعي. إلا إنه لا يتولى عملية مراجعة القوائم المالية للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية. وبناءً على هذ النتائج توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات والتي من شأنها أن تساهم في تفعيل دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية بالشكل الأمثل.

● **الكلمات المفتاحية:** المراجع الخارجي، الرقابة الشرعية، المصارف الإسلامية.

*قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية، طرابلس، ليبيا E - mail:abdugotrsi@gmail.com
**قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية، طرابلس، ليبيا E - mail:alahmernasir@gmail.com
***قسم المحاسبة – كلية العلوم الإدارية والمالية التطبيقية، طرابلس، ليبيا E - mail: eyadbelhaj7@gmail.com

■ **ABSTRACT**

This study aimed to identify the impact of voluntary disclosure components (geThe identity of Islamic banks can only be achieved by distinguishing them from commercial banks in applying Islamic Sharia in most of their banking transactions. In order to ensure the consistency of banking work with the Shariah rulings, it was necessary to have a Shariah observer who monitors the activities of Islamic banks. The external auditor plays an important role in enhancing the work of the Shariah auditor by following up on the reports he submits in accordance with his primary mission. From this point of view, the current study aimed to identify the role of the external auditor in strengthening the legal supervision of Islamic banks in Libya by applying to each of Al - Yaqin Bank, Al - Nouran Bank and the Libyan Islamic Bank, and by analyzing the data collected through the study tool, a number of results were reached. The most important of them was that the external auditor at the banks reviews and approves the audit plans proposed by the internal Sharia audit department, and ensures the adequacy and effectiveness of the internal Sharia control system, and also undertakes the process of evaluating the efficiency and professionalism of the Sharia auditor. However, it does not undertake the process of reviewing the financial statements to ensure that they meet the requirements of Sharia standards. Based on these results, a number of recommendations were developed that would contribute to activating the role of the external auditor in enhancing Shariah supervision in an optimal manner.

● **Keywords:** External Auditor, Sharia Supervision, Islamic Banks.

■ **المقدمة:**

شهد الاقتصاد الليبي تطوراتٍ عديدةٍ أتاحت الفرصة لخصخصة العديد من النشاطات الاقتصادية، كالشركات المساهمة من القطاع الخاص والمصارف الخاصة، وبصدور المنشور رقم (9) لسنة 2009 عن المصرف الليبي المركزي والذي سمح للبنوك القائمة بفتح نوافذ إسلامية وتقديم الخدمات المصرفية البدلية «الإسلامية». أُتيحت الفرصة لإنشاء العديد من المصارف الإسلامية؛ التي تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في التعاملات المالية والقضاء على الربا (حافظ، محمد، 2018)، (المحمودي، 2018)، (أبو فائد، التير، 2014).

ومع نشأة المصارف الإسلامية، ظهرت الحاجة إلى وجود مراقب شرعي قريب من الممارسة اليومية لأنشطتها، بقصد الاطمئنان على عدم خروجها عن أي حكم شرعي (بن عمارة، 2014). لذلك شكلت معظم المصارف الإسلامية هيئة رقابية شرعية خاصه وظيفتها التأكد من انسجام العمل المصرفي مع الأحكام الشرعية، والقيام بواجب الضبط الشرعي لممارسات المصارف الإسلامية، باعتباره جوهر عملية الرقابة الشرعية (الشيخ، 2006). ويُعد وجود الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أمراً في غاية الأهمية من أجل تطبيق التشريعات الإسلامية في جميع التعاملات المالية التي تقوم بها هذه المصارف (زامونة، 2015).

وبالمقابل، فإن بعض المصارف الإسلامية لا تقوم بتوظيف هيئة رقابة فعالة تلتزم بمهامها المناطة بها. وقد أشار (الشيخ، 2006) إلى أن بعض المصارف الإسلامية تقوم بتشكيل هيئة رقابية شرعية متكاملة الصلاحيات، بهدف الاحتفاظ بها كمظهر إسلامي يؤمن التفاف الجماهير حولها، ويجذبهم إلى التعامل معها، دون إيلائها مسؤولية حقيقية في تطبيق الشريعة الإسلامية.

إن عدم التزام المصارف الإسلامية بضوابط وأحكام الشريعة من شأنه أن يُفقدها ميزتها الأساسية، وبالتالي فإن المصارف الإسلامية هي كأي مؤسسة مالية تحتاج إلى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية الإسلامية من أجل تعزيز الثقة وتحسين الأداء.

وللمراجع الخارجي دور هام في تعزيز الرقابة الشرعية من خلال مراجعة القوائم المالية للمصارف الإسلامية والتأكد من استيفائها للمتطلبات والمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، واطلاعه على التقارير المعدة من الجهات الرقابية والمنظمة للعمل المصرفي، ويمكن للمراجع الخارجي تقديم التوصيات اللازمة بخصوص إجراءات العمل المصرفية لتتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتقييم كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي، وفحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه. وبحكم وجود بعض المصارف الإسلامية التي لا تقوم

بتوظيف هيئة رقابية فعالة تلتزم بمهامها المناطة بها إشارةً إلى دراسة الشيخ (2006)، فإن المراجع الخارجي يمكن له أن يساهم في الحد من هذا الإجراء من خلال تقييم أدائهم وتقديم توصية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وعزل أعضاء الرقابة الشرعية.

ومن هذا المنطلق، فإن هذه الدراسة سوف تناقش دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية في ليبيا، وتطرح الدراسة السؤال التالي:

ما هو دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية الليبية؟

■ **فرضيات الدراسة:**

تقوم الدراسة على تحقيق الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يوجد دور للمراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

الفرضية الثانية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية لتأثير الخصائص الديمغرافية للمشاركين في الدراسة على آرائهم حول دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية بليبيا.

■ **أهداف الدراسة:**

تهدف الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1 - توجيه الاهتمام نحو الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية باعتبارها أحد مبادئ الحوكمة المؤسسية الإسلامية.

2 - إبراز دور المراجعة الخارجية في الرقابة الشرعية وتعزيز الثقة في الخدمات المصرفية الإسلامية.

3 - الوصول إلى نتائج من شأنها أن تفيد إدارات المصارف الإسلامية في ليبيا والجهات الرقابية.

■ **أهمية الدراسة:**

تنبع أهمية الدراسة من عدة أسباب:

أولاً: تقوم بعض المصارف الإسلامية بتشكيل هيئة رقابية شرعية مشروعة الصلاحيات، وإن دراسة دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية سيساهم بشكلٍ إيجابي في تقييم نتائج أعمال الرقابة الشرعية، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الثقة في المصارف الإسلامية، وبالتالي فهي دراسة مهمة للمجتمع.

ثانياً: تساهم الدراسة في توجيه الاهتمام بدور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية وإبراز دور المراجع الخارجي في تحقيقها.

ثالثاً: لا توجد دراسة تناولت موضوع دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية، مما يجعل الدراسة إضافة جديدة للمكتبة العلمية.

■ **منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى جمع المعلومات المرتبطة بمشكلة الدراسة، والوصول إلى نتائج تدعم فرضيتها. حيث تم جمع البيانات الثانوية من الأدبيات التي تم نشرها من دراسات، ومقالات، ودوريات، وكتب، أما البيانات الأولية تم إعداد وتصميم استبانة تتضمن أسئلة متعلقة بجوانب الدراسة الرئيسة.

■ **الدراسات السابقة:**

تشير الدراسة بشيءٍ من الإيجاز الى أهم الدراسات السابقة والأكثر صلة بموضوع الدراسة وذات قيمة حسب اطلاع الباحثين، وتم ترتيبها حسب التسلسل التاريخي، كما سيتم استعراض ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها، إلى جانب أوجه التوافق والاختلاف.

1 - دراسة العلبات (2006) بعنوان **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية.**

تطرقت إلى التعريف بمفهوم الرقابة الشرعية والتوصل إلى صورة متكاملة عن

الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية وذلك باتباع طرق الاستقصاء من الكتب والمؤتمرات ذات الصلة، وقد توصلت الدراسة إلى أن وجود الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية أمر ضروري لضمان التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية.

2 - دراسة معمري (2013) بعنوان **دور نظم الرقابة في تحسين أداء المصارف الإسلامية.**

من أبرز أهداف هذه الدراسة هو التعرف على دور نظم الرقابة المتعددة في تحسين أداء المصارف الإسلامية والتعرف على تقنيات الرقابة والتدقيق الشرعي والمحاسبي على المصارف الإسلامية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخلصت إلى أن تكامل الأنظمة الرقابية وتناسقها يعد ضرورة شرعية واقتصادية لا انفصال بينهما، وإلا حدث انحراف في كفاءة وفعالية النظام الإسلامي المنشود في المصرف، وأن لمعايير المحاسبة والمراجعة والضبط للمؤسسات المالية دوراً كبيراً في تحسين أداء المصارف الإسلامية.

3 - دراسة الوابل (2015) بعنوان **الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية.**

اشارت هذه الدراسة إلى معالجة ثلاث قضايا تتعلق بالحوكمة، باعتبارها ذات أهمية حيوية من خلال التعرض للحوكمة في الصناعة المصرفية والحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية والحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية. وتوصلت الدراسة إلى أن ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية هو توفر عنصر الرقابة الشرعية لدى المصارف الإسلامية، حيث إن الحوكمة الشرعية تساعد المصارف الإسلامية على مراقبة جميع المعاملات التي تتم داخلها وبالتالي يضمن صحة عملياتها المصرفية من خلال تحسين إدارة المخاطر.

4 - دراسة دحدوح (2015) بعنوان **مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية** دراسة ميدانية.

هدف الدراسة كان إبراز مساهمة لجان المراجعة في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سوريا، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة من العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وإدارة

العمليات المصرفية. وخلصت الدراسة إلى أن لجان المراجعة تسهم في تعزيز الرقابة الشرعية.

5 - دراسة عطية (2016) بعنوان **مفاهيم الرقابة التدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق.**

تناولت الدراسة المفاهيم الخاصة بالرقابة الشرعية من وجهة نظر علوم الإدارة والحوكمة هي مفهوم الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي والمراجعة الشرعية والامتثال للشريعة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي والاستقرائي لاستنباط النتائج لعدم وجود بيانات مالية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرقابة هي نظام متكامل يهدف إلى التحكم الشرعي تتأثر بجميع الكيانات الداخلية خلال الامتثال وفحص العقود والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير والاتفاقيات وغيرها بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية.

6 - دراسة الشين، الريحان (2017) بعنوان **دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية.**

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية "مصرف الراجحي" بمبدأ الإفصاح والشفافية على جميع البيانات والمعلومات، والقيام بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية، وهل تؤدي الحوكمة المؤسسية إلى رفع كفاءة المصرف، واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي وكذلك الأسلوب الوصفي، أما المنهج التحليلي فكان من خلال تحليل القوائم المالية المنشورة، وتوصلت الدراسة إلى أن مصرف الراجحي يلتزم بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية والقيام بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية وفق السياسات الشرعية التي وضعتها هيئات الرقابة الشرعية بالمصرف، وأن للحوكمة المؤسسية دوراً في رفع كفاءة مصرف الراجحي من خلال التطبيق السليم لمبادئ الحوكمة المؤسسية.

7 - دراسة طنش، عبادة (2018) بعنوان **استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي:** دراسة تحليلية نقدية.

تطرقت الدراسة إلى إبراز دور استقلالية هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي من خلال معرفة مدى العلاقة بين هيئات الرقابة الشرعية وإدارات المصارف الإسلامية، وما يعكس تلك العلاقة من تأثير على جوانب العمل المصرفي. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة استقلالية هيئات الرقابة الشرعية تنظيمياً وقانونياً بسلطة لا تؤثر في استقلالها، وإلزام المصارف بالالتزام بمعايير الحوكمة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسعي إلى تنظيم الرقابة الشرعية ضمن مسمى مهني.

8 - دراسة الأمين (2019) بعنوان **دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصارف الإسلامية.**

سعت الدراسة الى التعرف على دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المثالي للمصارف الإسلامية، حيت اعتمدت على المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بالرقابة الشرعية والأداء المالي، كما اعتمدت على الاستبيان في الدراسة الميدانية. وتوصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: الرقابة الشرعية التي تعد من أهم ما يميز المصارف الإسلامية عن المصارف الأخرى من خلال الحفاظ على سلامة تعاملات المصرف من الناحية الشرعية كما تؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمصرف.

9 - دراسة الكالمي (2021) بعنوان **الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية بين الصعوبات وآليات تطوير العمل.**

وقد هدفت الدراسة إلى إبراز واقع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية، وتناولت المشاكل والصعوبات التي تواجه عمل هيئات الرقابة الشرعية وتحد من فاعليتها والوصول إلى نتائج ملائمة لتفعيل آلية عمل الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية، وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلة الشخصية لجمع المعلومات والاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها.

إن المصارف الليبية تعاني من الانقسام المؤسسي والأوضاع السياسية والأمنية في تلك

الفترة التي شهدتها البلاد مما قلل من كفاءة عملها، وعدم التزام بعض المصارف بآلية عمل الرقابة الشرعية لعدم اكتمال فرق الهيئة الشرعية، كما نصت عليها قرارات مصرف ليبيا المركزي.

10 - دراسة السويح، وآخرون (2021) بعنوان **مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال الصيرفة الإسلامية.**

سعت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي في مجال عمل الصيرفة الإسلامية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام صحيفة استبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة العلمية، مستعينين الباحثين فيها بالأساليب الإحصائية المناسبة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود التزام من قبل المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي بصورة عامة.

واستخدمت الدراسات السابقة مناهج مختلفة لتحقيق أهدافها، إلا إن معظمها كان يتبع منهج الاستقصاء. وما يميز دراستنا أنها تناولت موضوع ربط العلاقة بين المراجعة الخارجية والرقابة الشرعية، والتي لم يتم التطرق إليها عربياً على حسب علم الباحثين، إلى جانب نقص الدراسات المتعلقة بالرقابة الشرعية في المصارف الليبية خصوصاً.

■ **الإطار النظري للدراسة:**

● **مفهوم المراجعة الخارجية:**

إن المعنى اللفظي للمراجعة Audit مشتق من الكلمة اللاتينية Audire بمعنى يسمع حيث كانت الحسابات تتلى على مسمع المراجع.

أما المعنى المهني للمراجعة الخارجية فهو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع محل المراجعة فحصاً انتقادياً منظماً بقصد الخروج برأي فني محايد حول مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك

المشروع في نهاية فترة زمنية معينة، ومدى تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (زيادي، 2013).

وعرفها (لعويسي، 2016) بأنها عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض إبداء رأي مهني في مجموعة القوائم المالية التي تخص وحدة اقتصادية معينة وتوصيل النتائج للمستخدمين المهتمين بها.

ويهتم المراجع بفحص الحسابات والقوائم المالية لغرض التحقق من تطبيق المبادئ والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها لعرض نتائج المشروع بصورة عادلة وذلك في ضوء معايير المراجعة المتعارف عليها.

- **أهمية المراجعة الخارجية:**

تعد المراجعة الخارجية وسيلة تخدم عدة فئات تعتمد على البيانات المالية التي يقدمها المراجع الخارجي المستقل لتلبية احتياجاتها كل حسب متطلباتها وهذه الفئات هي(جربوع، 2007):

1 - إدارة المشروع: تعتمد إدارة المشروع على البيانات المحاسبية التي يتم اعتمادها من قبل مراجع خارجي محايد مستقل مما يزيد الثقة في هذه البيانات والاعتماد عليها.

2 - المستثمرون: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة وأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رؤوس أموالها على عدد كبير من المساهمين، وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، إلى الحاجة الماسة إلى وجود مراجع قانوني مستقل ومحايد يطمئن المستثمرون عن أموالهم لكيلا تتعرض للاختلاس والسرقة، لما يقوم به المراجع من مراقبة لتصرفات إدارة الشركة.

3 - الزبائن: ينحصر اهتمام هذه الشريحة في مدى استمرارية الوحدة الاقتصادية، لارتباطهم بها كمورد رئيسي لهم من بضائع أو مواد أولية.

4 - المصارف: أغلب المشاريع تحتاج إلى قروض من المصارف، والتي بدورها تعمل على

تحليل المركز المالي قبل موافقتها منح القروض، لضمان قدرة تلك المشاريع على سداد القروض في مواعيدها المحددة.

5 - الجهات الحكومية: تعتمد أجهزة الدولة على البيانات المعتمدة من قبل المراجع القانوني عند فرض ضرائب على تلك المشاريع أو عند رسم السياسات الاقتصادية للدولة.

- **أهداف المراجعة الخارجية:**

إن الهدف الرئيس للمراجعة الخارجية هو إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة عرض القوائم المالية التي تعبر عن المركز المالي للمشرع ونتائج العمليات والتدفقات النقدية في ضوء المبادئ المحاسبية، كما تحقق لنا المراجعة الخارجية أو القانونية التأكيد والتحقق من وجود ممتلكات المشروع بالفعل وأن عمليات الشراء والبيع قد تمت فعلاً في تاريخ الميزانية التي تمت مراجعتها وإبداء الرأي فيها، وإن القوائم على درجة من الشمول والكمال بحيث تم إدراج وتسجيل جميع العمليات الواقعة أثناء السنة المالية محل الفحص، وتبين أيضا التقييم العادل للأصول والملائم طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتهدف المراجعة أيضا إلى التحقق من الملكية والمديونية وأن الاصول الظاهرة في الميزانية هي ملك للشركة ولا توجد عليه أي التزامات للغير، وإن القوائم على درجة من التصنيف والتبويب وأنها تقوم على الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها (لعويسي، 2016).

- **المراجعة الخارجية على المصارف الإسلامية:**

تتم مراجعة المصارف الإسلامية مثل أي مصرف تقليدي ربوي للمراجعة الخارجية من قبل مراجع خارجي يوافق عليه المصرف المركزي وفق معايير وشروط معينة.

ويتولى المراجع الخارجي عملية المراجعة وفحص المستندات والسجلات والدفاتر الخاصة بالمصرف الإسلامي خلال فترة معينة طبقا لمجموعة من المعايير والأسس والبرامج والإجراءات المستخدمة في معرفة سلامة المعاملات والأحداث الاقتصادية والمالية للمصرف الإسلامي ثم إبداء رأي فني محايد عما إذا كانت الحسابات الختامية تعبر عن

نشاط المصرف وأن الميزانية العمومية تعبر عن المركز المالي له، وأن تلك المعاملات قد تمت وفق قواعد الشريعة الإسلامية (معمري، 2013).

● **تقرير المراجع الخارجي على حسابات المصرف الإسلامي:**

يقوم المراجع الخارجي بإعداد تقريرين أحدهما تفصيلي يتضمن بيانات ومعلومات تفصيلية عن نتائج فحصه ومراجعته للحِسابات وهذا التقرير يقدم لإدارة المصرف الإسلامي.

أما التقرير الآخر فيكون مختصرا ينشر مع الحسابات الختامية والميزانية بحيث يكون متضمنا المعلومات التالية (معمري، 2013):

1 - كفاية البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها ومدى ضروريتها لعملية المراجعة.

2 - ما إذا كان المصرف الإسلامي يمتلك حسابات منتظمة ومدى اطمئنانه إليها.

3 - مدى الالتزام بالأسس والسياسات المحاسبية المستسقاة من مصادر الشريعة الإسلامية وغيرها والتي لا تتعارض مع الشريعة الاسلامية.

4 - ما إذا كان المصرف الإسلامي يلتزم في كافة معاملاته بقواعد الشريعة الإسلامية وبالفتاوى الشرعية الصادرة من هيئات الفتوى والرقابة الشرعية وذلك من خلال اطلاعه على تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

5 - ما إذا كانت أعمال المصرف الإسلامي تسير وفقاً للقانون والنظام الأساسي والذي وافق عليه المؤسسون والمنضبط بقواعد الشريعة الاسلامية.

6 - ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع ما هو مثبت في دفاتر المصرف الإسلامي ومطابق للقانون والنظام الاساسي.

7 - ما إذا كان المصرف الإسلامي قد التزم بما عليه من مسؤوليات دينية واجتماعية لاسيما فيما يتعلق بزكاة المال والقروض الحسنة والمشروعات الاستثمارية الخيرية.

● **مفهوم الرقابة الشرعية:**

تحتاج المصارف الإسلامية إلى جانب الرقابة المصرفية التي يقوم بها المصرف المركزي إلى رقابة شرعية تكلف بها هيئة شرعية تسمى هيئة الرقابة الشرعية تشرف على الحفاظ على المنهاج الذي يقوم به المصرف الإسلامي، فالرقابة الشرعية تعتبر من الركائز التي ظهرت مع إنشاء المصارف الإسلامية، حيث تقوم على إخضاع كل معاملات هذه المصارف للرقابة الشرعية بقصد التحقق من تطبيق أحكام وقواعد الشريعة الإسلامية والعمل على الرفع من كفاءة الأداء المالي للمصرف.

حيث عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية الرقابة الشرعية بأنها جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء، على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية وله إلمام بفقه المعاملات ويتعهد لهيئة الرقابة الشرعية بتوجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها والإشراف عليها للتأكد من إلزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون فتواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.

فالرقابة الشرعية هي عبارة عن مدى التزام المؤسسة بالشريعة في جميع أنشطتها، ويشمل فحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية وتقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمل التفتيش التي يقوم بها المصرف المركزي، والتعاميم التي تؤكد بأن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة المالية لا تخالف الشريعة.

● **أهمية الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية:**

تعد الرقابة الشرعية من الأنظمة الرقابية المستحدثة في مؤسسات صناعة المال ونظراً للطبيعة الخاصة التي تحكم أعمال المصارف الإسلامية، تستمد الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية أهميتها من خلال (العلبات، 2006):

1 - لا يمكن التأكد من هوية المصرف الإسلامي وتطبيقه لأحكام الشريعة الإسلامية إلا من خلال وجود جهة شرعية تضبط أعماله وتصححها باستمرار.

2 - عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية بشكل كفء من قبل العاملين في المصارف الإسلامية.

3 - إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يعطي ارتياحاً لدى جمهور المتعاملين مع المصرف.

4 - إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل تحتاج إلى رأي شرعي نظراً لأنها تتميز بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف.

● **مكونات الرقابة الشرعية:**

تختلف مكونات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق حجم المؤسسة، وتعقد عملياتها، وبيئة العمل التي تعمل بها، ويمكن تلخيص مكونات الرقابة الشرعية وفيما يلي (عطيه، 2016):

1 - بيئة الرقابة الشرعية: اعتماد إجراءات وتدليل السياسات تعكس توجهات هيئة الرقابة الشرعية ومجالس الإدارة والإدارة العليا بالامتثال بأحكام الشريعة الإسلامية.

2 - تقييم المخاطر الشرعية: تحديد المخاطر الشرعية لجميع الأنشطة والعمليات وتقييمها ووضع الضوابط الكفيلة بتجنبها.

3 - الأنشطة الرقابية الشرعية: تطوير هياكل وظيفية لديها قدر كاف من الاستقلالية تعمل على مراقبة العمليات والأنشطة لتحقيق أهداف المؤسسة المالية المصرفية الإسلامية بالطرق الشرعية الصحيحة مثل هيئة رقابة شرعية ملائمة ومستقلة ومراجع شرعي خارجي مستقل لديه من الكفاءة ما يؤهله لتقديم رأي فني محايد، بالإضافة إلى مراجع شرعي داخلي، وإعطاء القائمين عليه مكانة مناسبة في النظام الوظيفي يضمن استقلاليته، وضمان حق الوصول إلى جميع السجلات

والمعلومات إلى جانب إدارة المخاطر الشرعية التي تعنى بتحديد وتقييم المخاطر الشرعية والامتثال الشرعي.

4 - المعلومات والاتصال وإيصال المعلومات الخاصة بنظام الرقابة الشرعي إلى الجهات ذات العلاقة بالوقت المناسب.

5 - نشاط المراقبة الشرعية يهدف إلى تطوير الأدوات والتقنيات بشكلٍ مستمر لتقييم مكونات الرقابة الشرعية وإعطاء النتائج إلى هيئة الرقابة الشرعية، ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لاتخاذ الإجراءات الصحيحة والملائمة.

- **علاقة المراجع الخارجي بالرقابة الشرعية:**

تعتبر مرحلة المراجعة الشرعية مرحلة رقابية ذات صبغة شرعية تتناول أحكام الشريعة الإسلامية، ويعتمد مستوى تطبيق الضوابط الشرعية على قوة نظام الضبط الداخلي في المؤسسات المالية الإسلامية

والذي يعمل على تقويمه والتحقق من سلامته المراجع الخارجي، وقد اشترط معيار المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية رقم "4" في فقرته الرابعة التزام المراجع الخارجي بأحكام ومبادي الشريعة الإسلامية،

ويرى المهتمون بهذا الشأن، انه على المحاسب المسلم أن يكون على دراية بالفقه بشكل كاف حتى تتحقق فيه صفة الورع والأمانة، وكذلك يجب أن يكون على قدر كاف من الكفاءة، والمهنية (مظهر قنطقجي، 2022، wwwkantakji.com18/9/2022).

إن عدم الالتزام بالضوابط وأحكام الشريعة من شأنه أن يفقد المؤسسات المالية الإسلامية ميزتها الأساسية ومن هذا المنطلق جاء الاهتمام بالرقابة على الممارسات والأعمال المصرفية الإسلامية من الجانب الشرعي للتحقق من التزامها به وهو ما يعرف بالرقابة الشرعية ولا خلاف بأن وظيفة الرقابة الشرعية هي جزء من منظومة الرقابة

الشاملة كالرقابة الداخلية.

وتعتبر المراجعة الخارجية عاملاً مهماً إلا إنه ليس الوحيد بل إن متطلبات الالتزام والتطبيق الدقيق يحتاج إلى معرفة للرأي الشرعي من جهة ويستدعي وجود نظم وإجراءات عمل مهنية ووظائف مساندة وأنشطة رقابية وخبرات متخصصة وحوكمة شأن أي نشاط من أنشطة الأعمال، ولا ينفي كونها متوافقة مع أحكام الشريعة حاجتها الى تلك المتطلبات والتي منها المراجعة الخارجية، فقد اشتملت مبادئ الحوكمة الإسلامية على جوانب متعددة تتعلق بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح كما تحث على الشفافية، ولا يخفى دور المراجع في تحقيق تلك المبادئ بل من متطلبات الإفصاح إجراء المراجعة السنوية بواسطة مراجع حسابات مستقل لتعزيز الثقة وتحسين الأداء ومواصلة الصناعة المالية فينص مبدأ الالتزام بأحكام الشريعة فيما تخص عمليات المراجعة الخارجية، ويجب التأكد بقدر الإمكان من أن المراجعين الخارجيين قادرون على إجراء مراجعة الالتزام بالشريعة ضمن الشروط المنصوص عليها وأنهم يقومون بذلك فعلاً (هلوي، 2013).

وباستعراض مفهومي الرقابة الشرعية والمراجعة الخارجية يمكن استخلاص نقاط التلاقي للمفهومين فالرقابة الشرعية هي نظام متكامل يهدف الى التحكيم الشرعي ويتأثر بجميع الكيانات الداخلية والخارجية خلال الامتثال وفحص العقود والاتفاقيات والنشاطات والعمليات وحماية الحقوق وكتابة التقارير لتحقيق أهداف المؤسسة المالية الإسلامية بالطرق التي تتفق وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، أما المراجعة الخارجية فهي جهة رقابية معينة من قبل المساهمين تعطيها قدراً من الاستقلالية تهدف الى فحص البيانات المالية وتدقيقها وتقدم رأياً مهنياً وفنياً محايداً في القوائم المالية واعتماد البيانات المالية (عطية، 2016).

الجدول رقم (1) الفرق بين المراجعة الخارجية والرقابة الشرعية

البيان	المراجعة الخارجية	الرقابة الشرعية
الاستقلالية	استقلالية تامة	إدارة مستقلة تتبع الرئيس التنفيذي أو أحد الإدارات
الهدف من المهمة	الحصول على تأكيدات بأن المؤسسة المالية لا تعاني من أخطاء جوهرية في قوائمها المالية	الحصول على مستوى معقول من التأكيد بعدم وجود أية مخالفات شرعية
الضمانات المقدمة لمستخدمي القوائم المالية	تقديم رأيه فيما إذا كانت القوائم المالية تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية	تقديم تقرير بعدم وجود مخالفات شرعية
نطاق العمل	نطاق واسع تكفله المعايير	يحدد من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا

■ **الدراسة الميدانية**

● **. أداة جمع البيانات:**

● **تصميم استمارة الاستبيان:**

لقد قام الباحثون بإعداد الصورة المبدئية لعبارات الاستبيان بعد الاطلاع على عديد من المراجع العلمية، والدراسات السابقة ومن خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد راعى البحاث في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلبوا من المستجيب وضع علامة (ü) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

● **اختبارات الصدق « الصلاحية:**

للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحثون بالاختبارات الآتية:

أ - صدق المحتوى أو (صدق المضمون) Content validity :

لقد راعى الباحثين جانب صدق المحتوي في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد وفرضيات الدراسة المنتقاة من الإطار النظري لهذه الدراسة.

ب - الصدق الظاهري: : Face validity

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين وذلك للتأكد من مدى ملائمة عبارات الاستبيان لمجتمع البحث، وأن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وتجيب على أسئلة المحاور، بالإضافة إلى مدى ملائمة معيار الإجابات المستخدمة للأسئلة الواردة في الاستبيان، وقد أشار الأساتذة المحكمون إلى عديد الملاحظات والاقتراحات التي تم أخذها بعين الاعتبار، ومن تم التوصل إلى الصورة النهائية للاستبيان الموضحة في الملحق (1) وهي تضم مجموعتين من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: وتضم 5 أسئلة شخصية وتشمل الجنس، المؤهل العلمي، التخصص، المركز الوظيفي وعدد سنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: وتشمل 17عبارة حول مستوى دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

■ **بيئة ومجتمع وعينة الدراسة:**

1. **بيئة الدراسة:** تتمثل بيئة الدراسة في مصرف اليقين، والمصرف الليبي الإسلامي، ومصرف النوران، بمدينة طرابلس.
2. **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بمصرف اليقين، والمصرف الليبي الإسلامي، ومصرف النوران، بمدينة طرابلس.
3. **عينة الدراسة:** نظرا لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار

عينة عشوائية حجمها (50) شخصاً من العاملين بالمصارف المذكورة أعلاه. لذلك بعد عملية تحكيم الاستبيان قام الباحثون بتوزيع عدد (50) استمارة استبيان على الذين تم اختيارهم من العاملين بالمصارف المذكورة. وبعد فترة زمنية تم الحصول على عدد (42) استمارة استبيان من الاستمارات الموزعة. والجدول رقم (2) يبين عدد استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

جدول رقم (2) الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة المسترجع منها.

اسم المصرف	الموزع	المسترجع	نسبة المسترجع ٪
اليقين	15	13	٪ 87
المصرف الليبي الإسلامي	21	18	٪ 86
النوران	14	11	٪ 79
الإجمالي	50	42	٪ 84

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن نسبة المسترجع الكلية 84 ٪ من جميع استمارات الاستبيان الموزعة وهي نسبة جيدة.

2.3. ترميز البيانات:

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثون الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (3)

جدول رقم (3) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (3) يكون متوسط درجة الموافقة (3). فإذا كان متوسط درجة

إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (3) فيدل على ارتفاع درجة الموافقة. أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (3) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (3) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (3) أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) Statistical Package for Social Science) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية كما يلي:

■. اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

للتأكد من ثبات وصدق «أداة الدراسة» قام الباحثون بحساب معامل كرو نباخ ألفا (Cornbach Alpha) ومعامل الصدق الذاتي عن طريق إيجاد الجذر التربيعي لمعامل كرو نباخ ألفا(Cornbach Alpha) لكل محور من محاور استمارة الاستبيان ولجميع المحاور. فكانت النتائج كما بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4) نتائج اختبار الثبات والصدق

م	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا الثبات	معامل الصدق
1	**دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.**	17	0.921	0.960

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن قيمة معامل كرو نباخ ألفا (^{a}) (0.921) وهي قيمة كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وكذلك فإن معامل الصدق (0.960) وهي قيمة كبيرة وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على إجابات مفردات العينة في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

■ **خصائص مفردات عينة الدراسة:**

1 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة ٪
ذكر	33	78.6
أنثى	9	21.4
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول رقم (5) يلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة هم من الذكور ويمثلون نسبة (78.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من الإناث ويمثلن نسبة (21.4 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

2 - توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة ٪
ماجستير	13	31.0
بكالوريوس	20	47.6
دبلوم عالي	9	21.4
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من حملة المؤهل العلمي

بكالوريوس يمثلون نسبة (47.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم حملة المؤهل العلمي الماجستير ويمثلون نسبة (31 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي هم من حملة المؤهل العلمي الدبلوم العالي ويمثلون نسبة (21.4 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة مؤهلاتهم العلمية جامعي فما فوق مما يدل على أن مفردات العينة مؤهلة بشكل كافٍ للتفاعل مع موضوع الدراسة مما يجعل أراءهم قابلة للاعتماد عليها لكونها نابعة من وعيهم وإدراكهم الناتج عن مؤهلاتهم العلمية.

■ **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص:**

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة ٪
محاسبة	18	42.9
إدارة الأعمال	8	19.0
العلوم الشرعية	1	2.4
علوم مالية مصرفية	11	26.2
تخصص آخر	4	9.5
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (42.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن تخصصهم علوم مالية مصرفية ويمثلون نسبة (26.2 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن تخصصهم إدارة الأعمال ويمثلون نسبة (19 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن يحملون تخصصات أخرى ويمثلون نسبة (11.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة.

■ **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي**

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة ٪
مدقق شرعي داخلي	5	11.9
مدقق شرعي خارجي	2	4.8
محاسب	13	31.0
موظف في إدارة العمليات المصرفية	12	28.6
مراجع خـــــارجي	4	9.5
مراجع داخلي	6	14.3
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة بوظيفة محاسب ويمثلون نسبة (31 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي موظف في إدارة العمليات المصرفية ويمثلون نسبة (28.6 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي مراجع داخلي ويمثلون نسبة (14.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي مدقق شرعي داخلي ويمثلون نسبة (11.9 ٪)، ثم يليه ممن مركزهم الوظيفي مراجع خارجي ويمثلون نسبة (9.5 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي مركزهم الوظيفي مدقق شرعي خارجي ويمثلون نسبة (4.8 ٪) من جميع مفردات العينة.

■ **توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة:**

جدول رقم (9) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة ٪
أقل من ثلاث سنوات	16	38.1
من 3 إلى أقل من 6 سنوات	7	16.7
من 6 إلى أقل من 9 سنوات	5	11.9
من 9 سنوات فأكثر	14	33.3
المجموع	42	100.0

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من ثلاث سنوات ويمثلون نسبة (38.1 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن سنوات خبرتهم من تسع سنوات فأكثر ويمثلون نسبة (33.3 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن سنوات خبرتهم من ثلاث إلى أقل من ست سنوات ويمثلون نسبة (16.7 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن سنوات خبرتهم من ست إلى أقل من تسع سنوات ويمثلون نسبة (11.9 ٪) من جميع مفردات عينة الدراسة. وبصورة عامة نلاحظ أن معظم مفردات العينة لهم خبرة كبيرة مما يجعلهم يدركون استمارة الاستبيان بشكل صحيح والإسهام بشكل فعال في الإجابة على أسئلة الاستبيان.

■ **اختبار فرضيات الدراسة:**

1 - اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

جدول رقم (10) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا. ودرجات الموافقة عليها

حسب أسلوب التوزيع النسبي

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
1	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.	التكرار	1	5	7	23	6	
		النسبة ٪	2.4	11.9	16.7	54.8	14.3	عالية
2	يساعد المراجع الخارجي في تعديل إجراءات العمل المصرفي من خلال تقديم التوصيات اللازمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	التكرار	00	3	7	24	8	
		النسبة ٪	0.0	7.1	16.7	57.1	19.0	عالية
3	يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية.	التكرار	00	3	4	22	13	
		النسبة ٪	0.0	7.1	9.5	52.4	31.0	عالية
4	يقّيم المراجع الخارجي كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي.	التكرار	00	3	14	13	12	
		النسبة ٪	0.0	7.1	33.3	31.0	28.6	عالية
5	يعمل المراجع الخارجي على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المختصة.	التكرار	1	2	3	25	11	
		النسبة ٪	2.4	4.8	7.1	59.5	26.2	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
6	يعمل المراجع الخارجي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها.	التكرار	1	1	3	26	11	
		النسبة ٪	2.4	2.4	7.1	61.9	26.2	عالية
7	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للمصرف للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية.	التكرار	00	1	5	21	15	
		النسبة ٪	0.0	2.4	11.9	50.0	35.7	عالية
8	يعمل المراجع الخارجي على فحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه.	التكرار	00	3	7	22	10	
		النسبة ٪	0.0	7.1	16.7	52.4	23.8	عالية
9	يقدم المراجع الخارجي توصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم.	التكرار	2	4	10	18	8	
		النسبة ٪	4.8	9.5	23.8	42.9	19.0	عالية
10	يشارك المراجع الخارجي في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم في المصرف.	التكرار	2	5	9	17	9	
		النسبة ٪	4.8	11.9	21.4	40.5	21.4	عالية
11	المراجع الخارجي على اطلاع لتقارير الجهات الرقابية والمنظمة للعمل المصرفي.	التكرار	00	3	9	24	6	
		النسبة ٪	0.0	7.1	21.4	57.1	14.3	عالية
12	يدعم المراجع الخارجي استقلالية المراجع الشرعي الداخلي.	التكرار	00	6	6	21	9	
		النسبة ٪	0.0	14.3	14.3	50.0	21.4	عالية

م	العبارة		غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	درجة الموافقة
13	يقوم المراجع الخارجي بتقييم نطاق وبرنامج المراجع الشرعي الداخلي.	التكرار	00	7	11	12	12	
		النسبة ٪	0.0	16.7	26.2	28.6	28.6	عالية
14	يساهم المراجع الخارجي في تحديد مسؤوليات المراجع الشرعي الداخلي	التكرار	00	7	9	14	12	
		النسبة ٪	0.0	16.7	21.4	33.3	28.6	عالية
15	يقوم المراجع الخارجي بالتنسيق بين المراجع الشرعي الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف.	التكرار	1	4	8	22	7	
		النسبة ٪	2.4	9.5	19.0	52.4	16.7	عالية
16	يساعد المراجع الخارجي على تسهيل عمل هيئة الرقابة الشرعية.	التكرار	00	2	9	23	8	
		النسبة ٪	0.0	4.8	21.4	54.8	19.0	عالية
17	يساهم المراجع الخارجي في إعداد دليل التدقيق الشرعي الداخلي.	التكرار	2	3	9	20	8	
		النسبة ٪	4.8	7.1	21.4	47.6	19.0	عالية

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن درجات الموافقة عالية على العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

ولاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.	3.67	.954	-3.685	.000
2	يساعد المراجع الخارجي في تعديل إجراءات العمل المصرفي من خلال تقديم التوصيات اللازمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.	3.88	.803	-4.747	.000
3	يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية.	4.07	.838	-5.007	.000
4	يقّيم المراجع الخارجي كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي.	3.81	.943	-4.175	.000
5	يعمل المراجع الخارجي على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي تتابع التطورات في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المختصة.	4.02	.869	-4.797	.000
6	يعمل المراجع الخارجي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها.	4.07	.808	-5.001	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
7	يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للمصرف للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية.	4.19	.740	5.308 -	.000
8	يعمل المراجع الخارجي على فحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه.	3.93	.838	4.746 -	.000
9	يقدم المراجع الخارجي توصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم.	3.62	1.058	3.186 -	.001
10	يشارك المراجع الخارجي في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم في المصرف.	3.62	1.103	3.110 -	.002
11	المراجع الخارجي على اطلاع لتقارير الجهات الرقابية والمنظمة للعمل المصرفي.	3.79	.782	4.574 -	.000
12	يدعم المراجع الخارجي استقلالية المراجع الشرعي الداخلي.	3.79	.951	4.135 -	.000
13	يقوم المراجع الخارجي بتقييم نطاق وبرنامج المراجع الشرعي الداخلي.	3.69	1.070	3.614 -	.000
14	يساهم المراجع الخارجي في تحديد مسؤوليات المراجع الشرعي الداخلي	3.74	1.061	3.776 -	.000
15	يقوم المراجع الخارجي بالتنسيق بين المراجع الشرعي الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف.	3.71	.944	3.860 -	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
16	يساعد المراجع الخارجي على تسهيل عمل هيئة الرقابة الشرعية.	3.88	.772	4.812 -	.000
17	يساهم المراجع الخارجي في إعداد دليل التدقيق الشرعي الداخلي.	3.69	1.024	3.507 -	.000

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) لجميع العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يدل على وجود ارتفاع معنوي في درجات الموافقة على هذه العبارات

ولاختبار الفرضية الأولى المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور المراجع

الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3)

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بدور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا	3.8333	61351.	8.803	000.

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (8.803) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (3.8333) وهو يزيد عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود دور للمراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا، كذلك يلاحظ أن العبارة (يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للمصرف للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط (4.19) وانحراف معياري (0.740)، كما جاءت العبارة (يعمل المراجع الخارجي على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها) في المرتبة الثانية بمتوسط (4.07) وانحراف معياري (0.808)، وجاءت العبارة (يقوم المراجع الخارجي بالتأكد من مدى كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلي) في المرتبة الثالثة بمتوسط (4.07) وانحراف معياري (0.838)، وتليها تراتيب العبارات كما هو موضح بالجدول رقم (11).

وجاءت في المرتبة الأخيرة العبارة (يقدم المراجع الخارجي توصية إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم (بمتوسط (3.62) وانحراف معياري (1.058).

2 - اختبار الفرضية الثانية المتعلقة بأثر الخصائص الديمغرافية للمشاركين في الدراسة على آرائهم حول دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية بليبيا.

لاختبار الفرضية الثانية المتعلقة بأثر الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة على دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا. تم استخدام تحليل التباين على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة كمتغير تابع والمتغيرات الديموغرافية كمتغيرات مستقلة فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمتغير الديموغرافي على دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

مقابل الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للمتغير الديموغرافي على دور المراجع الخارج في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

جدول رقم (13) نتائج تحليل التباين المتعلقة بأثر المتغيرات الديموغرافية على دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا

المتغير الديموغرافي	مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	إحصائي الاختبار F	الدلالة المعنوية المحسوبة Sig
الجنس	بين المجموعات	.270	1	.270	.713	.403
	داخل المجموعات	15.162	40	.379		
	المجموع	15.432	41			

المؤهل العلمي	بين المجموعات	778.	2	389.	1.035	365.
	داخل المجموعات	14.654	39	376.		
	المجموع	15.432	41			
التخصص	بين المجموعات	2.342	4	586.	1.655	181.
	داخل المجموعات	13.090	37	354.		
	المجموع	15.432	41			
المركز الوظيفي	بين المجموعات	1.328	5	266.	678.	643.
	داخل المجموعات	14.104	36	392.		
	المجموع	15.432	41			
عدد سنوات الخبرة	بين المجموعات	1.511	3	504.	1.375	265.
	داخل المجموعات	13.921	38	366.		
	المجموع	15.432	41			

من خلال الجدول رقم (13) يلاحظ أن الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وهذا يدل على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الديموغرافية على أراء المشاركين في الدراسة حول دور المراجع الخارجي في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا.

■ **نتائج الدراسة:**

للمراجع الخارجي دور في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية من خلال:

1 - يقوم المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للمصرف للتأكد من مدى استيفائها لمتطلبات المعايير الشرعية. ويعمل على التأكد من كفاية الإفصاح والشفافية حول المخالفات الشرعية في حال حدوثها.

2 - يعمل المراجع الخارجي على التأكد من أن إدارة التدقيق الشرعي تتابع التطورات

في المبادئ والمعايير الشرعية المطبقة والصادرة عن الهيئات المختصة.

3 - يعمل المراجع الخارجي على فحص ومراجعة تقرير إدارة التدقيق الشرعي للتأكد من صحة المعلومات الواردة فيه.

4 - يساعد المراجع الخارجي على تسهيل عمل هيئة الرقابة الشرعية.

5 - يساعد المراجع الخارجي في تعديل إجراءات العمل المصرفي من خلال تقديم التوصيات اللازمة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

6 - يقّيم المراجع الخارجي كفاءة ومهنية المدقق الشرعي الداخلي ويدعم استقلاليته ويحدد مسؤوليات المراجع الشرعي الداخلي.

7 - المراجع الخارجي مطلع على تقارير الجهات الرقابية والمنظمة للعمل المصرفي.

9 - يقوم المراجع الخارجي بالتنسيق بين المراجع الشرعي الداخلي والجهات الرقابية الأخرى في المصرف.

10 - يساهم المراجع الخارجي في إعداد دليل التدقيق الشرعي الداخلي ويقوم بتقييم نطاق وبرنامج المراجع الشرعي الداخلي.

11 - يقوم المراجع الخارجي بمراجعة وإقرار خطط التدقيق المقترحة من قبل إدارة الرقابة الشرعية الداخلية.

12 - يشارك المراجع الخارجي في وضع وتعديل العقود والنماذج التي تستخدم في المصرف كما يقدم توصيته إلى مجلس الإدارة بخصوص تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية وتقييم أدائهم.

■ **التوصيات:**

من خلال النتائج السابقة توصلت الدراسة إلى عدة توصيات أهمها:

1 - إلى جانب وجود هيئة شرعية ومراجع خارجي ضرورة وجود أدلة عمل وإجراءات

وبرامج مصححة للعمل المصرفي الإسلامي تراعي الضوابط الشرعية.

2 - العمل على تأهيل الموظفين العاملين بالمصارف الإسلامية من خلال برامج مهنية متخصصة وإعداد خطط لتوعية العملاء بآليات وضوابط العمل المصرفي.

3 - إجراء مزيد من الدراسات البحثية في هذا الموضوع والتي ترفع من كفاءة العمل المصرفي الإسلامي وتعالج جوانب لم تتطرق لها هذه الدراسة. مثل مدى إلمام المراجع الخارجي بمتطلبات الرقابة الشرعية، ودور المراجع الخارجي في ضبط الخدمات المصرفية الإسلامية...وغيرها.

■ **المصادر والمراجع:**

1 - أبو فائد، عبد الرزاق المبروك، التير، محمود علي، (2014) مدى إمكانية تطبيق القوائم المالية المرحلية في البيئة الليبية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، العدد الأول.

2 - السويح، عماد، وآخرون (2021) مدى التزام المدقق الشرعي الداخلي الليبي بمتطلبات التدقيق الشرعي مجال الصيرفة الإسلامية، مؤتمر الخدمات الإسلامية الرابع، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

3 - الشيخ، سفيان محمد (2006) الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية: البنك الإسلامي الأردني نموذجاً، رسالة ماجستير، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

4 - الشين، صونية، وبو الريحان، سميرة (2917) دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، جامعة الصديق بن يحيى، الجزائر.

5 - العلبات، عبدالعفو. (2006) الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

6 - الكالمي، محمد خليفة احميد (2021) الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية بين الصعوبات وآليات تطوير العمل، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الرابع، الأكاديمية الليبية، طرابلس.

7 - المحمودي، عبد السلام المحمودي (2018) دور المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية بشركة توزيع الكهرباء والغاز بمديرية التوزيع برج بوعريريج، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

8 - الوابل، سعد بن علي (2015)، الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد الأول.

9 - الأمين، محمد بن زيطة (2019) دور الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للمصرف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر.

10 - بن عمارة، نوال (2014) واقع وتحديات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، العدد 35/34.

11 - جربوع، يوسف محمد (2007) مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، دار الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

12 - حافظ، سماح، محمد أحمد (2018) مدخل مقترح لتطوير دور المراجع الخارجي في فحص القوائم المالية المرحلية: دراسة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الليبية، المجلد التاسع العدد الأول.

13 - دحدوح، حسين أحمد (2015) مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 27، العدد 1.

14 - زامونة، أحمد حسين ظاهر (2015) الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية في بنك معاملات اندونيسيا، رسالة ماجستير، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج، اندونيسيا.

15 - زيادي، كريمة (2013) أثر المراجعة الخارجية في تحسين الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي، الجزائر، 2013.

16 - طنش، خلود أحمد، وعبادة، إبراهيم عبد الحليم (2018) استقلالية هيئات الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز العمل المصرفي الإسلامي في ضوء معايير الحوكمة الصادرة عن أيوفي: دراسة تحليلية نقدية، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد16، العدد2.

17 - عطية، عبدالله (2016) مفاهيم الرقابة التدقيق والمراجعة والامتثال الشرعي بين النظرية والتطبيق، المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي، تركيا.

18 - لعويسي، أمينة (2016) دور المراجعة الخارجية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهدي.

19 - معمري، منير (2013) دور نظم الرقابة في تحسين أداء المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الحاج الخضر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، الجزائر.

20 - هلوي، ياسر سعود، (2013) شركات التدقيق الشرعي الخارجي (الحاجة، الواقع، الطموح) المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي، البحرين.